الحفاظ على التراث الثقافي والعمراني في مصر

د. جليلة القاضي
أستاذة التخطيط العمراني بجامعات فرنسا

يعد الإرث الحضاري لمصر أهم الكنوز التي تمتلكها والحفاظ عليها يجعل منها العامل الأساسي للتنمية بشكل عام وللتنمية المستدامة بشكل خاص؛ حيث إن الحفاظ على التراث الثقافي والاهتمام به لا يجعل منه فقط عاملًا من عوامل التنمية المستدامة بل عمادها وركيزتها الأولى، وقد كانت تلك هي التوصية التي انبثقت من جلسة اختصت بالتراث الثقافي المصري والهوية في المنتدى الأول للتنمية الحضرية الذي عقد في نوفمبر ٢٠١٥ استكمالًا للمنتدى الاقتصادي الذي عقد في أغسطس من نفس العام؛ بمناسبة تدشين فرع قناة السويس الجديد. وعلى الرغم من الكنوز الأثرية التي تحتويها مصر، والتي تعود إلى عصور ما قبل التاريخ، وإلى بداية القرن العشرين، إلا أنه لا يوجد سوى سبع مناطق فقط موضوعة على قائمة التراث الإنساني لمنظمة اليونسكو، بينما دولة مثل المغرب لديها على سبيل المثال الضعف، أي أربعة عشر موقعًا ثقافيًا وطبيعيًا.

وسوف تسعى المحاور التالية إلى تحديد مفهوم التراث لأنه يمثل حجر العثرة في التعامل معه، ثم مناقشة أهم التحديات التي تواجه الحفاظ على التراث الثقافي في مصر، وكيفية مواجهتها مع التركيز على التراث المعماري والعمراني، أي الأنوية القديمة للمدن القائمة والتجمعات العمرانية التي شيدت في القرن التاسع عشر، وحتى بعض المنشآت المعمارية الهامة التي شيدت في النصف الأول من القرن العشرين .

أولًا: تطور مفهوم التراث

سوف يشهد مؤرخو العقد الثالث على أن النصف الثاني من القرن العشرين مثل وبحق حقبة التراث؛ ففي خلال الخمسين عامًا الماضية لم تعرف كلمة ازدهارًا في الخطاب العالمي والعربي كالذي عرفته كلمة تراث – بل لقد نشأت منظمة عالمية تابعة لهيئة الأمم المتحدة لحماية تراث الإنسانية- حتى كاد التراث أن يوضع في مصاف حقوق الإنسان والفقر.

وتجدر الإشارة إلى أن المضامين التي تحملها الكلمة اليوم لم تكن تحملها في أي وقت مضى؛ حيث إن لفظ تراث بالإنجليزية Heritage بينما بالفرنسية patrimoine ويدل في الأصل على «الإرث» الذي يتوارثه الأبناء من الآباء، وقد تطور هذا المفهوم في الغرب عبر رحلة شاقة ليشمل أملاك الكنيسة، ثم أملاك التاج الملكي، وفي القرن الثامن عشر أصبح يدل على الأشياء ذات القيمة الوطنية والعالمية (التراث العلمي ، التراث النباتي والتراث الحيواني) .

ومع حلول الثورة الصناعية وتطور الدراسات التاريخية ونمو الوعي بما يمثله التصنيع والتحضر من تهديد لكل ما سبقه من نتاج الإنسانية، تطور مفهوم التراث ليشير إلى مجمل الإرث الثقافي من كنوز الماضي البعيد منه والقريب حتى اضطلعت منظمة اليونسكو في المؤتمر العام الذي عقد في باريس عام١٩٧٢ بإصدار اتفاقية الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي، ثم تلتها اتفاقية عام ٢٠٠٢ التي وسعت مفهوم التراث ليشمل التراث اللامادي، الذي يتضمن الفلكلور والقص الشعبي والأساطير.

ويشمل التراث الثقافي طبقًا لتعريف اليونسكو العناصر التالية:

* الآثار، أي الأعمال المعمارية وأعمال النحت والتصوير على المباني والتكاوين ذات الصفة الأثرية والنقوش والكهوف وكل المعالم التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ والفن والعلم.

* المجمعات، أي مجموعات المباني المنعزلة أو المنفصلة التي لها بسبب عمارتها أو تناسقها أو اندماجها في منظر طبيعي قيمة عالمية استثنائية من نفس وجهات النظر السابقة.

* المواقع، وتضم أعمال الإنسان أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، وكذلك المواقع الأثرية التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية أو الجمالية، أو الإثنولوجية، أو الأنثروبولوجية.

أما التراث الطبيعي فيشمل المعالم الطبيعية المتشكلة من التكوينات الفيزيائية أو البيولوجية والجيولوجية والفزيوغرافية ومناطق الأجناس الحيوانية أو النباتية التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم. أما مفهوم التراث العمراني، فإنه نتاج عدة مراحل تركز خلالها الاهتمام بشكل متتابع على القيم الآتية:

* القيمة الفنية لأنسجة المدن القديمة التي لفت النظر إليها البريطاني «جون راسكين»، وقام بتحليلها المهندس النمساوي «كاميللو سيتي» ١٨٨٩.

*القيمة العلمية التي تضع تلك الأنسجة في مصاف الآثار التاريخية، وقام بإثباتها الإيطالي «جيوفانيني».

* القيمة الاجتماعية والتي يتضح دورها في التنمية العمرانية ، وقد دلت عليها تجربة تجديد مركز بولونيا القديم ومعظم مراكز المدن الأوروبية.

وكان من الطبيعي أن يؤدي تطور المفهوم وتحديده إلى وضع المناهج المناسبة للحفاظ عليه من حصر وتقييم وتصنيف، ثم وضع التشريعات التي تؤمن هذا الحفاظ وتنميته بهدف إضفاء معان جديدة على الأماكن والمنشآت وإعطائها وظائف مستحدثة وقيماً رمزية أو معنوية محولة إياها إلى قاعدة معرفية، وأداة للبناء الثقافي، وبناء الهوية وموقع للتمتع الحسي والفني، ووسيلة للتنمية الحضرية ومكان للسياحة ذي عائد مادي.

وقد واكب تطور مفهوم التراث مشروع النهضة الأوروبية الذي بدأ في القرن الخامس عشر بل يمكن القول إنه كان المحرك الأساسي للحضارة الأوروبية الحديثة؛ وذلك مرورًا بعدة مراحل بدءًا بالوعي بالتاريخ ودراسته واستيعابه ثم تبلور مفهوم الأثر التاريخي من خلال التأمل، ثم التقدير، والتقييم، فالاستحواذ والحصر ووضع تشريعات الحفاظ عليه في نهاية القرن الثامن عشر إلى اعتبار المدينة ككل محمية حضرية وأداة ثقافية ومعرفية تعامل كالآثر. وخلال هذه القرون الخمس نما وترسخ الوعي بالتاريخ والتمسك بمجمل الشواهد المادية التي تعطي لهذا التاريخ معنى وتذكر الأجيال المتعاقبة بالماضي العريق كما تعاظم الشعور بهذه الشواهد كإرث مشترك يتطلب مسئولية مشتركة من أجل الحفاظ عليه وتوريثه للأجيال القادمة.

ثانيًا: نحن ومفهوم التراث

إذا كان التطور (السيمانتي) لكلمة تراث معروف تمامًا في الغرب فهو يبدو لنا مجهولاً إلى حد كبير في مجتمعاتنا العربية. فلا نعرف على وجه التحديد متى تم البدء في استعمال كلمة تراث، فبعض الباحثين، يربط ظهوره بالمشروع النهضوي في القرن التاسع عشر؛ حيث كانت تعني الموروث الثقافي إلا أن القواميس العربية، وعلى رأسها «لسان العرب» تعد خالية من كلمة تراث من مدلولها الحالي على عكس القواميس الإفرنجية التي قامت بتحديث المفهوم في كل مرحلة من مراحل تطوره. ولا يعني غياب المفهوم الحديث في القواميس العربية عدم وجود توافق ضمني على المدلول، خاصة حينما يتعلق الأمر بالتراث الثقافي والفكري والديني والأدبي والفني وعلى وجه الخصوص الكتـاب والسنـة، أي التـراث المكتوب أسـاسًا.

ومنذ مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر أواخر القرن الثامن عشر واكتشاف كنوز الفراعنة التي أصبحت تراثاً للإنسانية قبل أن يستحوذ عليها أحفادهم، مرورًا بأول مرسوم صدر في عهد محمد على يمنع خروج الآثار من مصر (١٨٣٥)، وحتى صدور آخر قانون لحماية الآثار. فقد توسع مفهوم الآثار وليس التراث بشكل موضوعي، ليشمل أشكالاً متعددة (من قطعة الحلي إلى المعبد)، وبشكل كرونولوجي ليشمل حقبات بعيدة وحقبات أحدث، تصل إلى نهاية عصر إسماعيل. وقد واكب هذا التوسع من جانب تطور التشريعات التي تهدف إلى الحفاظ عليه، والردع ومنع التعدي على الآثار بشكل تصاعدي، العمل على خلق مؤسسات للحفاظ على الآثار. وفي نفس الفترة تطورت مناهج الحفاظ نظرًا لأن الأمر تعدى الحفاظ على المبنى فى حد ذاته إلى الحفاظ على مدينة بكامل أجزائها.

ثالثًا: تحديات الحفاظ على التراث الثقافي

فعلى الرغم من التطور الذى شهدته مصر وريادتها، وسبقها عن كل دول المنطقة في هذا المجال، إلا أن الحفاظ على تراثها الثقافي ما زال يعيقه العديد من التحديات، منذ بداية إرساء المناهج العلمية للتعامل معه إلى يومنا هذا. ويمكن توضيح تلك التحديات على النحو التالي:

التحدي الأول، يرتبط بقصور في مفهوم التراث وضرورة تخطيه، فالمؤسسة المختصة بالتراث ما زال اسمها وزارة الآثار، أي أن فهمها للتراث محصورًا في الأثر في حد ذاته، وليس ما يحيط به؛ الشوارع بمبانيها والحرف التقليدية وطبيعة السكان وعاداتهم، وبالتالي فإن عملية الحفاظ على التراث هنا لا تأخذ في اعتبارها كل تلك الأبعاد ولكنها تهتم فقط بترميم الأثر في حد ذاته وتترك محيطه للتدهور.

التحدي الثاني، ذو بعد بيئي؛ حيث إن المنشآت المعمارية والتجمعات العمرانية بما فيها الحدائق التاريخية تعتبر من أكثر عناصر التراث الثقافي هشاشة، نتيجة لوجودها داخل

الكتلة الحضرية أو في ضواحيها القريبة مما يعرضها لمخاطر متعددة مرتبطة بالتلوث البيئي والبصري وسوء الاستغلال والاستعمال وزيادة الكثافات البنائية والتدهور لغياب الصيانة ومن ثم الاندثار. وترتبط أيضًا الهشاشة بغياب الوعي المجتمعي بأهمية هذه المواقع وأهمية الحفاظ عليها كتراث أو حتى الإحساس بها كتراث؛ وذلك نتيجة للصراع بين التحديث ومتطلبات التنمية الحضرية وأهمية الحفاظ على تجمعات عمرانية عتيقة تمثل معوقات لشق الطرق لتحسين الانتقال بالوسائل الحديثة، وللتكثيف البنائي من أجل استغلال أفضل للأراضي، لتحديث العمارة وإبداع أشكال عصرية،... إلخ.

التحدي الثالث، ذو طابع اقتصادي ويختص من جانب بنقص أو ضعف الموارد المادية اللازمة وعدم وجود آليات لتوفير موارد جديدة من خلال تحديد مصادر مستحدثة وضخها بشكل عقلاني في عمليات الحفاظ والترميم والصيانة وإعادة التأهيل، ومن جانب آخر مواجهة مافيات الممولين العقاريين التي تعظم القيمة الربحية عن القيمة الثقافية.

التحدي الرابع، وهو تحد سياسي يرتبط بقصور التشريعات وحالتها البالية التي لا تتوافق مع طبيعة وخصائص المناطق التراثية وتفرد بعضها ولا تتوافق مع المواثيق العالمية التي وقعتها مصر مع المنظمات العالمية ولا مع متطلبات العصر وتطوره، ويتمثل أيضًا في قصور الجهاز المؤسسي وتضخم طابعه البيروقراطي وتكاثر عدد الجهات وعدم التنسيق بينها، وفقر وجهل حراس التراث من الموظفين والمسئولين، كما أن التوجهات السياسية للدولة واختياراتها تعبر عن تضارب المصالح وسيادة مصالح رؤوس الأموال الريعية التي تبحث عن الكسب السريع في مواجهة رؤوس أموال لا تراعي البعد الثقافي في استثماراتها.

التحدي الخامس، وهو تفشي الفساد في المحليات والمؤسسات المنوط بها الحفاظ على التراث التي جعلت من التراث سلعة للتربح يتم نهبها بشكل منظم وبيعها لمن يدفع أكثر.

التحدي السادس، وهو ثقافي وتربوي ويرتبط بغياب شرح مفهوم وفكرة التراث من المناهج الدراسية مما يرسخ مفهوم الأثر كمنتج تاريخي بائد في انقطاع تام عن الهوية والحاضر وغياب المنظور الشامل. ويتمثل أيضًا في نقص الدورات التدريبية وبناء القدرات لحراس التراث.

رابعًا: سبل وآليات المواجهة

إن تراكم هذه التحديات على مر العصور أضر كثيرًا بتراث مصر الثقافي؛ حيث فقدت أشياء لا تقدر بثمن وأصبحت كل المدن بلا طابع وتم هدم وإزالة معظم الأنوية القديمة للمدن في الدلتا والوادي وإحلال عمائر حديثة لا طابع لها يمكنها أن تكون في أي مكان. وعمليات الإحلال تلك، التي قضت على السمات المميزة لتلك المدن وذاكرة الأماكن والذاكرة الجمعية للسكان من شأنها تعظيم الشعور بالاغتراب عندهم، مما يؤثر على شعورهم بالانتماء لمكان واحد يجمعهم فيه تاريخ مشترك وذكريات مشتركة وأماكن مشتركة يؤثر بدوره على هويتهم. حتى أن القاهرة التاريخية، لم ينقذها وضعها الجديد كتراث إنساني من عمليات الإحلال والتجديد والتشويه والخراب.

ومن أجل مواجهة هذا العبث بالتراث الثقافي لمصر، انطلقت في عام ٢٠١٤ حملة إنقاذ القاهرة التاريخية بين مكتبة القاهرة الكبرى وجريدة الأخبار برعاية الأديب الراحل جمال الغيطاني لإطلاق صرخة ضد ضياع معالم مدينة الألف مئذنة تحت معاول مقاولي البناء اللذين عاثوا فسادًا بهدم دور صغيرة متفردة في عمارتها، وأحلوا محلها عمائر عشوائية وقبيحة متعددة الأدوار في حرم الآثار المسجلة، شوهت نسيج عمراني فريد، كان على رأس المعايير الثلاث للمنظمة العالمية لليونسكو التي من أجلها وضعت القاهرة التاريخية على قائمة التراث العالمي.

إلا أنها أخذت تفقد يومًا بعد يوم تاريخيتها؛ بسبب المضاربة العقارية والتي تسارعت وتيرتها بعد ثورة ٢٠١١ في ظل الانفلات الأمني وسطوة المقاولين وأعوانهم وكل من تواطأ معهم وتراخى عن القيام بدوره في الحفاظ عليها. بحيث أصبح المشهد الذي يواجه الواقف في أعلى نقطة في حديقة الأزهر، هو لحي عشوائي من الأحياء الواقعة على تخوم العاصمة، مثل بولاق الدكرور وإمبابة، وقد تصدرت الواجهة عمائر الطوب الأحمر حاجبة المآذن والقباب، التي كانت تميزها، وتحدد خط السماء، وخلدها الفنانون الأجانب في لوحاتهم في عصور سابقة، وهذا ما تبقي لنا. ولم يقتصر الأمر على خراب العمران بل تخطاه إلى نهب العناصر المعمارية للمنشآت الأثرية من حشوات الأبواب والمقابض والتكسيات النحاسية والنصوص التأسيسية والمشكاوات ووصل الأمر لسرقة منبر كامل هو منبر جاني بك الرماح، وقد تم التحذير آنذاك من أن يجيء يوم تصبح فيه المساجد التي لا مثيل لها في العالم العربي والإسلامي، خاصة تلك التي ترجع للحقبة المملوكية، وقد تحولت لخرابات، حوائط جرداء تحوط مساحات خاوية، بعد تجريدها من كل العناصر المعمارية الداخلية وسرقة السجاجيد والنجف والأبواب والشبابيك. وقد كان هذا على وشك الحدوث عندما بدأت وزارة الآثار في شهر مايو الماضي في تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم(١١٠) الصادر في ٢٠ فبراير ٢٠١٨ والذي يقضي بتفكيك ٥٥ منبرًا أثريًا وكرسي المقرئ والمصحف والمشكاوات ووضعها في المتاحف والمخازن بحجة حمايتها من السرقة. وقد تم تنفيذ هذا القرار بسرعة

مذهلة بفك أول منبر من مسجد أبو بكر مزهر الذي يعود بناؤه إلي القرن الخامس عشر وإلقائه في مخزنين من مخازن القلعة سيئة السمعة. إلا أن هذا الحادث يطرح تساؤلات تتخطي موضوع نقل المنابر والمقتنيات الأخرى لتشمل مصير القاهرة التاريخية التي يتم تشويه نسيجها العمراني كل يوم وآثارها الفريدة تعاني من الإهمال الشديد وغارقة في المياه الجوفية، وعلى الرغم مما عانته أثناء الثورة وفي سنوات الغياب الأمني، فقد أصبحت خارج سياق اهتمامات الدولة بعد استتباب الأمن، وتركت لمصيرها فصارت مهددة بالرفع من قائمة مدن التراث المميز لليونسكو لتوضع على قائمة تراث في خطر. ولا يخص الأمر فقط القاهرة، ولكن كل أنواع التراث القديم بجميع حقباته وعناصره، فقد اختفى تمامًا من أجندة مشاريع إعادة التنمية للدولة التي تصرف المليارات في بناء الطرق والكباري والعاصمة الإدارية الجديدة، بينما تخصص فقط بضعة ملايين لترميم وصيانة التراث الثقافي وإزالة آثار العدوان على نسيج القاهرة التاريخية وإعادة الرونق لدروبها وأزقتها، وتأمين منشآتها بالطرق الحديثة وتحسين نوعية الحياة في المدن القائمة. ومن ثم فإنه في ظل غياب سياسات الحفاظ على التراث الثقافي، فإن الفساد والجهل سوف يترعرع ويتم تقنين نهب كنوز التراث بحجج مختلفة، ونستيقظ كل يوم لنجدها معروضة للبيع في المزادات العلنية في الخارج أو تملأ المتاحف المنشأة حديثًا في دول الخليج.

وعلى الرغم من اهتمام الدولة فى الفترة التي تلت زلزال عام ١٩٩٢، وحتي عام ٢٠١١، بالمواقع التراثية لتشجيع السياحة، وإدرار دخل بحيث تبوأت السياحة المرتبة الأولى قبل قناة السويس وتحويلات المصريين في الخارج لمصادر الدخل القومي؛ حيث تم خلال هذه الفترة ترميم وإعادة تأهيل ١٥٠ منشأة تاريخية في قاهرة المعز، ونفذت منظمة الأغاخان مشروعًا رائدًا لإعادة إحياء منطقة الدرب الأحمر، ونفذت وزارة الثقافة مشروع إعادة إحياء شارع المعز، ووزارة الآثار منطقة الفسطاط ومجمع الأديان بالإضافة إلى مشاريع أخرى نفذها أفراد بتمويل من بنوك إقليمية مثل مشروع الدرب الأصفر وآخرين. إلا أن كل ذلك تبدد، بل حدث تراجع هائل فى مشاريع الحفاظ ليتم التركيز على إنشاء المتاحف، وعلى الرغم من أهميتها إلا أنها لا تحل محل الحفاظ على التراث الثقافي الممثل في الأنسجة القديمة للمدن.

وأخيرًا وليس آخرًا فإن التصدي للتحديات كلية أو بالتدريج التي تواجه الحفاظ على التراث الثقافي ليست مستحيلة، إنما فقط في حاجة إلي إرادة سياسية وإدارة رشيدة وواعية للموارد المتاحة وكيفية توظيفها، وكذلك الاستماع إلي المتخصصين والاستفادة من دراساتهم وتراكم الخبرات في هذا المجال.